

"واقع توظيف المعرفة السوسيولوجية في المؤسسات الجزائرية"

دراسة ميدانية على خريجي علم الاجتماع العاملين.

الأستاذ: كيروز نصرالدين.

قسم علم الاجتماع،

جامعة سطيف2

-مقدمة:

إن الاهتمام بدراسة واقع العلاقة بين المعرفة السوسيولوجية وسوق العمل ترجع في الأساس إلى الاهتمام بدراسة العلاقة بين الجهاز التربوي الذي يمثل التعليم العالي سوى مرحلة من مراحله والجهاز الاقتصادي الإنتاجي بمختلف فروعها، وهذا الاهتمام يقودنا إلى الحديث عن واقع الممارسة الميدانية لعلم الاجتماع، كما يقودنا أيضا للحديث عن مسألة التكوين في هذا الميدان ذلك أن الواقع يفرض علينا اليوم أن يكون التكوين نوعيا وجادا يؤهل الخريج لتقديم الحلول لما يعانيه المجتمع وبالتالي يفرض نفسه في سوق العمل وهي إشكالية نعتبرها مهمة جدا بالنسبة لعلم الاجتماع في الجزائر، لأنها مرتبطة بشروط إعادة إنتاج علم الاجتماع لنفسه، وفيما يخص علم الاجتماع فإن التوظيف يكون على بعدين أو مجالين، الأول يتعلق بتوظيف خريجه داخل المنظمات، والبعد الآخر هو توظيف المعرفة السوسيولوجية داخل المؤسسات نفسها لأنه في الواقع توظيف خريجي هذا العلم لا يعني بأي حال توظيف المعرفة السوسيولوجية ومحاولة الاستفادة منها من قبل القيادات التنظيمية على عكس التخصصات الأخرى.

إن علاقة علم الاجتماع بسوق العمل تتميز بطبيعة خاصة كونها:

- علاقة عضوية: حيث تعبر عن مدى ارتباط علم الاجتماع بسوق العمل، إذ لا يمكن تصور علم لا يساهم في التنمية بالمعنى الواسع للكلمة، كما لا يمكن أن نتصور في المقابل الجهاز الاقتصادي يستغني عن المعرفة مهما كان شكلها أو طبيعتها.

- علاقة جدلية: تعني هذه الخاصية أن التجربة الاقتصادية تؤثر وتتأثر بتجربة التكوين المعرفي، ذلك لأن توسيع أو تطوير المعرفة السوسيولوجية و المعاهد الخاصة بها وغيرها من العلوم الأخرى يقوم على إمكانيات الجهاز الاقتصادي ومردوده، كما أن تسيير الجهاز الاقتصادي وإثراء التجربة التنموية الشاملة لا يمكن أن تستغني عن المعرفة السوسيولوجية وخريجي التعليم العالي ومنهم خريجي علم الاجتماع.

- علاقة توظيفية: ونعني بها أن جزءاً من منتج الجهاز الاقتصادي يوظف لصالح التعليم والتكوين في مقابل أن خريجي الجهاز التعليمي يتم توظيفهم لممارسة مختلف الوظائف المنتجة في المنظمات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من المنظمات.

في دراستنا هذه لا نهتم بجميع خصائص هذه العلاقة وإنما سنركز على خاصية واحدة على الأكثر وهي الخاصية التوظيفية، لمعرفة مدى ارتباط علم الاجتماع بالنسق الاقتصادي في الجزائر وفي نطاق محدود، أي من جانب توظيف خريجي علم الاجتماع وكذلك توظيف المعرفة السوسيولوجية داخل المؤسسات المختلفة ومدى الاستفادة منها، وهل يقوم الخريج بدوره داخل هذه المنظمات، فواقع توظيف خريجي علم الاجتماع وواقع المعرفة السوسيولوجية داخل المؤسسات زالت محدودة جداً إن لم نقل أنها منعدمة، وتحكمها رؤية إقصائية لعلم الاجتماع وخريجيه فهي تعتبره علم ثانوي غير منتج ويظهر ذلك في الوضعية التي يعيشها خريجي علم الاجتماع في سوق العمل. إننا نعتقد أن المعرفة السوسيولوجية مهمة جداً داخل المؤسسات، من أجل تحقيق السير الحسن والإنتاجية العالية داخل المؤسسة مهما كان التخصص، هذا في ظل خصوصية المرحلة التي يمر بها علم الاجتماع في الجزائر على الخصوص والوطن العربي عامة، فهو لم يواجه الواقع الاجتماعي بعد وفي لحظة بحث عن الذات.

تحاول الدراسة تدعيم هذه الرؤية بشواهد وحقائق أمبريقية انطلاقا من تحليل مواقف خريجي علم الاجتماع حول واقع علم الاجتماع خارج وداخل المؤسسات، ومدى توظيفهم للمعرفة السوسيولوجية داخل مؤسساتهم وغيرها من الأفكار، لأن علم الاجتماع كمهنة أو تطبيق انحصر في بعض البحوث داخل مراكز البحوث أو في عملية التدريس ضمن إطار الجامعة، وعليه فإن خريجي علم الاجتماع العاملين داخل المؤسسات أصبح آرائهم ذات أهمية قصوى لتحديد وتأكيد ما تذهب إليه هذه الدراسة وتدعيمها بحقائق جديدة نظرا لعلاقتهم المباشرة بسوق العمل، وبالمسؤولين على التوظيف وأخيرا المسؤولين المباشرين على العمل داخل المؤسسات.

-مطالبة الإشكالية:

لقد ظهر علم الاجتماع في أوروبا الغربية نتيجة لسيروية تاريخية عرفتها المجتمعات الأوروبية وارتبط بخصوصية مجتمعاته وقضاياها الاجتماعية التاريخية من ناحية والحقل المعرفي الذي نمت داخله وطور قضاياها النظرية، فمسألة تقدم العلم في مجتمع ما ليس ظاهرة فردية وإنما اجتماعية، فنظرة المجتمع للوجود المحسوس التي تحدد المفاهيم والقناعات قد تؤدي إلى تطور العلم أو إعاقته، كما أن قبول العديد من علماء الاجتماع الغربيين لفكرة العلاقة العضوية الموجودة بين الأطر المعرفية والقيمية للدراسات السوسيولوجية يعتبر تطورا ملموسا، بل لقد ذهب بعضهم إلى أبعد من ذلك في دعوتهم إلى ضرورة أن يلعب علم الاجتماع دورا أساسيا في حل المشاكل التي يعاني منها عالمنا المعاصر، وهذا يعني أن لكل جهد في علم الاجتماع وظيفتين: أولهما وظيفة علمية تتمثل في إرساء قواعد العلم والعمل على تقدمه، وتوفير فهم موضوعي للواقع الاجتماعي، و الوظيفة الأخرى وظيفة اجتماعية تتحقق بالإسهام في رفع وعي الإنسان بنفسه ومجتمعه والعام وترشيد تعامله معها.

أدركت الدول الغربية أهمية علم الاجتماع وهذا ما يفسر لنا ازدياد الطلب الاجتماعي على الخدمة السوسيولوجية وهو أهم طلب، لتحقيق جملة من الأهداف السياسية والإقتصادية والاجتماعية حيث أصبح علماء الاجتماع يساهمون في إصدار القرارات واتخاذها، بالإضافة إلى المكانة المرموقة التي يحتلونها في مجتمعاتهم؛ وبخصوص دور خريج علم الاجتماع في سوق العمل فإننا نجد إما أساتذة أو باحثين اجتماعيين أو ممارسين عمليين في ميادين شتى من ميادين النشاط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وغيرها، وإن كان هذا هو حال علم الاجتماع في الدول المتقدمة فإن حاله في العالم العربي على النقيض منه تماما، وما يهمنا هنا هو حاله في الجزائر وبالرغم من أنها تتمتع بجملة من الخصائص تمثل حقا خصباً لممارسة علم الاجتماع نظرا لغنى الحقل الاجتماعي وتنوع الظواهر الاجتماعية، والمساهمة في تحقيق التنمية في ظل الانتقال إلى النمط الليبرالي والعولمة إلا أننا نلاحظ الابتعاد المطرد لعلم الاجتماع عن الواقع الاجتماعي فهو لا يتعدى عتبة الجامعة أو بالأحرى معاهد علم الاجتماع.

بالنسبة لدور المختصين في علم الاجتماع في قضايا التنمية الراهنة فهو دور تقني: استطلاع الرأي العام بصدد مشاريع تنموية تأتي من فوق تعتمد على منمين حقيقيين أكثر فعالية مثل: الاقتصاديين، المهندسين، رجال الإحصاء والديموغرافيا...؛ فعالم الاجتماع يحتل أمام هؤلاء مكانة باهتة، في بحث مستمر عن منهجيات خاصة به تميزه عن اللغة السائدة، وتلجأ مؤسسات التنمية إلى عالم الاجتماع كذلك من أجل تفسير وتبرير فشل مشروع تنموي، أي أنها تلجأ إليه بعد أن تكون قد طبقت المشروع دون إشراكه، وكذلك فإن تدخل عالم الاجتماع تدخل تابع لسؤال وهموم عالم الاقتصاد أو الطبيب أو المهندس الزراعي أو المعماري، فالإشكاليات ليست سوسيولوجية محضة، فيفقد التدخل السوسيولوجي خصوصيته إلى درجة أنه يتم الاستغناء عن عالم الاجتماع والقيام بالفعل السوسيولوجي من طرف عالم الاقتصاد نفسه أو من طرف المهندس، وهذا يتجسد بوضوح عندما يتعلق الأمر بخريجي علم الاجتماع بالجزائر، إذا فالأمر يتعدى إشكالية توظيف خريجي علم الاجتماع إلى مسألة توظيف المعرفة السوسيولوجية في الواقع

فهي غائبة بشكل كبير عن الحياة الاجتماعية؛ فالإشكالية التي سنتناولها لها بعدين أولهما توظيف خريجي علم الاجتماع والثاني توظيف المعرفة السوسيولوجية من طرف الخريجين أنفسهم.

انطلاقاً من هذا الواقع المتأزم وجب على الجامعة التكيف مع المستجدات العلمية وضرورة معالجة المشكلات التي تعاني منها نظم وبرامج التعليم الجامعي وفي مقدمتها علاقتها بسوق العمل فهناك حقيقة مؤداها أن التعليم المعاصر أصبح على المستوى العالمي غير متوافق مع حاجيات التنمية وسوق العمل وأصبح الخريجون يواجهون البطالة أو القبول بعمل أدنى لا يتناسب مع تخصصاتهم ومؤهلاتهم، المشكلة بالنسبة للخريجين تكمن في أوضاع سوق العمل والعوامل النفسية والاجتماعية التي تقف دون تحقيق الطموح وإشباع الحاجات النفسية والاجتماعية للخريج فتدل الملاحظة على أن خريج علم الاجتماع يعاني من مشكلة عدم توافق مجال العمل مع علم الاجتماع كمعرفة، وبالتالي تنتج مشكلة نفسية تتمثل في التذمر الذي يبديه الخريج من هذا الوضع، أي غياب التوافق المهني من جهة وغياب التطبيق السوسيولوجي من جهة أخرى وبالتالي فقدان الدور الوظيفي للخريج حيث يمثل حلقة الربط بين الممارسة العلمية الأكاديمية والممارسة الوظيفية التطبيقية للعلم في المحيط؛ فإطار علم الاجتماع يعيش نوعاً من الانفصال بين تكوينه المعرفي العلمي ونشاطه العملي المهني فهو لا يستخدم معارفه ومهاراته السوسيولوجية بصفة مباشرة وفعالة عكس الإطارات الأخرى فعلم الاجتماع كمهنة أو تطبيق انحصر في بعض البحوث في مراكز البحث أو في عملية التدريس في إطار الجامعة، وما سوى ذلك فلا يبدو واضحاً ويكتنفه الغموض، وما زاد في تعقيد هذا الوضع هو جهل زبائن علم الاجتماع خاصة المالكين لرأس المال والمسؤولين على القطاعات الذين يبحثون على تحسين سير مؤسساتهم، بعلم الاجتماع وما يمكن أن يقدمه خريج علم الاجتماع للمؤسسة.

وأمام هذه الوضعية التي يعرفها علم الاجتماع وخريجوه في سوق العمل وجب علينا معرفة أسبابها الحقيقية المؤثرة وذلك عن طريق طرح التساؤلات التالية:

- هل لطبيعة العلم ومجالات اهتمامه علاقة بالوضعية التي يعرفها أو يعيشها خريجو علم الاجتماع في سوق العمل؟

- وهل هناك عوامل أخرى ساهمت في ذلك ؟

- هل يوجد ارتباط بين عملية توظيف المعرفة السوسيولوجية داخل المؤسسة بمدى إدراك الخريج لدوره والمهارات العلمية والعملية التي اكتسبها أثناء تكوينه وبعده ؟

- أم أن الأمر يتعلق بالقيادات التنظيمية ودورها في توظيف الموارد البشرية بما يخدم ويساهم في تطوير المؤسسة ؟

- وهل يمكن القول أن سوء استعمال وتوظيف المعارف والتقنيات السوسيولوجية داخل المؤسسة قد عمق من أزمة هذه الأخيرة فيما يخص التساؤلات حول وظيفتها وأهميتها في التنمية بصفة عامة؟

-المناهج والتقنيات المتبعة.

مسألة المنهج أساسية في البحوث والدراسات السوسيولوجية للوصول إلى تحليل منطقي لظاهرة ما في الواقع الاجتماعي، تقول مادلين غرافيتس M.Grawitz " المنهج هو مجموعة العمليات الذهنية التي يحاول من خلالها العلم بلوغ الحقائق المتوخاة مع تباينها والتأكد من صحتها"⁽¹⁾، والمنهج محدد بمجموعة من الإجراءات والطرق الدقيقة المتبناة من أجل الوصول إلى نتيجة، إن المنهج في العلم مسألة جوهرية كما أن الإجراءات المستخدمة أثناء إعداد البحث وتنفيذه هي التي تحدد النتائج، وعلى الباحث احترام هذه الإجراءات التي هي في الواقع طريقة دقيقة وصحيحة ومنظمة وفقا لمنطق غير مرن وصارم في نفس الوقت، إن " مجموع الخطوات التي يعتمدها الباحث تكشف وبمعنى واسع عن تصوره للبحث أو لمنهجه، إن هذا المنهج كيميائية غامضة ولكنه يكون قائم على إقتراحات تم التفكير فيها ومراجعتها جيدا والتي تسمح بتنفيذ خطوات عمله بصفة حازمة بمساعدة الأدوات

⁽¹⁾ - GRAWITZ, (M) : "LES METHODES DES SCIENCES SOCIALES", Paris, Ed : Dalloz , 1991,p : 332.

والوسائل التي تضمن له النجاح⁽²⁾، ويعرف المنهج في العلوم الاجتماعية على أنه " الطريقة المستعملة في البحث و يتوقف إستعمال واختيار المنهج على أساس طبيعة الموضوع خاصة ما يتعلق بالإشكالية والميدان⁽³⁾ .

سوف نعتد في بحثنا هذا أساسا على المنهج الكمي المعتمد على الأداة الإحصائية لتحليل البيانات، وهذا المنهج يقوم على المقارنة بين أجزاء مجتمع البحث والذي يقول عنه ريمون بودون R. Boudon " يظهر من خلال جمع المعطيات و البيانات بالاستمارة وتفرغها في جداول إحصائية تساعد على التفسير والتحليل أكثر⁽⁴⁾ .

ونستعين بهذا المنهج كذلك لتحليل المعطيات الكمية وإعطائها دلالة سوسيولوجية، وكذلك تحليل المعطيات الكيفية وتحويلها إلى معطيات كمية، والاستعانة بالأدوات الإحصائية لمعرفة العلاقات بين المتغيرات، كما نستعمل النظام الإحصائي " الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية " statistical package for social sciences المعروف بالإسم المختصر SPSS في عملية تفرغ الاستمارات والحصول على الجداول الإحصائية.

- كما تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف إلى دراسة ظاهرة ما بجميع خصائصها وأبعادها في إطار معين ويقوم بتحليلها استنادا إلى البيانات المجتمعة حولها ثم محاولة الوصول إلى أسبابها والعوامل التي تتحكم فيها وبالتالي الوصول إلى نتائج قابلة للتعميم، وتوظيف هذا المنهج يهدف إلى التأكد من صحة الفرضيات التي وظيفتها الدراسة.

(2) - ANGERS, (M) : "INITIATION PRATIQUE A LA METHODELOGIE DES SCIENCES HUMAINES", Alger, Ed : Casbah, 1997, p : 10.

(3) - إحصان محمد الحسن. الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي، بيروت: دار الطليعة للطباعة و النشر، 1994، ط3، ص: 65.

(4) - BOUDON, (R) : "LES METHODES EN SOCIOLOGIE", Paris, Ed : P.U.F, 1988, p :31.

- توظف كذلك الدراسة المنهج التاريخي ولا نقصد به المنهج الذي يتبعه المؤرخ و الذي يقوم على قواعد محددة وله تقنيات خاصة في جمع المعلومات، حيث يهدف هذا المنهج إلى إعادة بناء الماضي بدراسة الأحداث الماضية ويتضمن " المنهج التاريخي خطوات خاصة ينبغي على الباحث في بادئ الأمر أن يقوم بجمع الوثائق المتنوعة ثم يقوم بنقدها ولهذا النقد مستويين - نقد خارجي لإثبات أصالة الوثيقة وحالتها باستعمال إجراءات متنوعة وكذلك من خلال مساءلة خاصة بالمنهج التاريخي - نقد داخلي (نقد التأويل) لإثبات مصداقية محتوى الوثيقة وأسباب إنتاجها والغرض منها"⁽¹⁾، ولكننا نقصد به المقاربة التاريخية التي تستخدم لدراسة الظاهرة الاجتماعية من حيث نشأتها ونموها وتحليلها مع دراسة العلاقات القائمة بينها وبين ما يتصل بها من ظواهر وكذلك أثرها على حياة المجتمع أو الجماعة موضع الدراسة، فما يهم الباحث الاجتماعي في التاريخ هو تحليل المشاكل الإنسانية بعمق ودقة لتحديد العوامل المؤثرة في تطور الجماعة أو المجتمع أو التي تطرأ على الظاهرة الاجتماعية، حيث يستخدم السوسيولوجي الكتب والإحصائيات والنشرات، الوثائق والمستندات التاريخية، الروايات والقصص المتكررة عن الحياة والعادات الاجتماعية قصد معرفة أصل المشكلة وجذورها.

وعن استعمال المعطيات التاريخية " يشير شانمان وبوسكوف في كتابهما: علم الاجتماع والتاريخ، أن الباحث السوسيولوجي الذي يتناول المادة التاريخية في دراسته عليه أن يسلك أحد المدخلين: - استخدام بعض المفاهيم لوصف بعض المواقف والوقائع التاريخية في ضوء فكر نظري معين - الاستعانة بالشواهد التاريخية لتوضيح بعض المفاهيم واختبار بعض النظريات إختباراً علمياً"⁽²⁾ وبناءً على ما سبق فإن استخدام المعطيات التاريخية وجمع المعلومات عن الأحداث والأزمات التي مر بها علم الاجتماع في الجزائر لاسيما المادة التي تخصه قبل الاحتلال وأثنائه وكذلك فترة الاستقلال، حيث تشكلت كتلة معرفية سوسيولوجية لا يمكن تجاوزها وبدون فهمها لا يتسنى لنا فهم وضعية علم الاجتماع حالياً، وعلى هذا

(1)- ANGERS, (M) :op cit, p : 64.

(2) - غريب محمد سيد أحمد. تصميم و تنفيذ البحث الاجتماعي، القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 1983، ص ص: 106- 107.

الأساس فقد استعنا بكل ما حصلنا عليه من معلومات بيانات تاريخية قصد فحصها ونقدها لمعرفة العلاقات التي نشأت بين علم الاجتماع والمحيط.

-التقنيات:

اختيار تقنيات البحث مرتبط بالمنهج المتبع وكذا بطبيعة البحث ذاته، ولهذا فقد تنوعت التقنيات منها الأساسية ومنها التدعيمية.

1- الملاحظة: وهي من التقنيات العريقة في علم الاجتماع، حيث تستعمل لجمع وتصنيف الوقائع الملاحظة المشتقة من الحقل الاجتماعي.

2- المقابلة: وهي تقنية مباشرة للتقصي العلمي تستعمل من أجل "مسائلة الأفراد بكيفية منعزلة لكن أيضا وفي بعض الحالات مسائلة جماعات بطريقة نصف موجهة تسمح بأخذ معلومات كيفية بهدف التعرف العميق على الأشخاص المبحوثين"⁽¹⁾، وتستعمل المقابلة عادة للتطرق إلى ميادين مجهولة كثيرا أو للتعود على الأشخاص المعنيين بالبحث قبل إجراء اللقاءات مع عدد أكبر باستعمال تقنيات أخرى، لذا نعتمد على المقابلة التي تشكل في دراستنا أكبر التقنيات فعالية للحصول على المعلومات وتسجيل الظواهر الناتجة عنها الأفكار والتعليقات التي يقدمها المبحوث، وقد استخدمنا المقابلة في مرحلة تشكيل أسئلة الاستبيان ولتجريبه تطلب منا إجراء سلسلة مقابلات مع مبحوثين تم اختيارهم عشوائيا، وكذلك في مرحلة التوزيع النهائي للاستبيان حيث تطلب منا إجرائها وفي أغلبها بطريقة "إستمارة مقابلة" لتوضيح بعض النقاط التي تلتبس على المبحوث ولجمع المزيد من المعلومات.

3- الإستمارة: تعتبر تقنية مباشرة لطرح الأسئلة على الأفراد وبطريقة موجهة، ذلك لأن صيغ الإجابات تحدد مسبقا وهذا ما يسمح بمعالجة كمية بهدف اكتشاف علاقات رياضية وإقامة مقارنة كمية فهي "أداة لجمع المعطيات يتم بنائها من أجل إخضاع الأفراد لمجموعة من الأسئلة يتم بنائها على أساس الأسئلة المفتوحة والمغلقة

(1)- ANGERS, (M) :op cit, p : 140.

والمستمدة من التحليل المفهومي، ويأخذ بعين الاعتبار ترتيبها العام وتداخلها والتأكد من صلاحيتها⁽²⁾، وهي وسيلة أساسية وهامة حيث تساعد الباحث على جمع المعلومات والحقائق من المبحوثين " حيث تفرض على المبحوث التقيد بموضوع البحث وعدم الخروج عن أطره ومضامينه ومساراته النظرية والتطبيقية⁽³⁾، وقد تم تطبيقها على شكل استمارة استبيان.

وقد احتوت استمارة بحثنا على 63 سؤالاً فيها من الأسئلة المفتوحة والمغلقة متضمنة في أربعة محاور:

- المحور الأول يتضمن بيانات عامة حول الخريج.
- المحور الثاني يدور حول وضعية الخريج في سوق العمل وعلاقتها بالعلم ذاته.
- المحور الثالث ويدور حول علاقة توظيف المعرفة السوسولوجية بدور الخريج والمهارات التي اكتسبها.
- المحور الرابع يتناول توظيف المعرفة السوسولوجية وعلاقتها بدور القيادات التنظيمية للمؤسسة.

مجال الدراسة و مجتمع البحث:

يقتصر مجال الدراسة التي قمنا بها على ولايات محددة من الوطن نظراً لصعوبة التنقل إلى ولايات أخرى، وهي: الجزائر العاصمة، سطيف، البليدة، قسنطينة، باتنة حيث إقتصرت البحث على فئة حاملي شهادات علم الاجتماع العاملين في المؤسسات الوطنية المختلفة وفي كل القطاعات.

وهنا نشير إلى أننا قد اغتنمنا فرصة تنظيم مسابقات الماجستير على مستوى جامعات الولايات المذكورة سابقاً للحصول على أكبر عدد إضافي ممكن من الخريجين العاملين خاصة في جامعة الجزائر لكونها تعتبر مسابقة وطنية يشارك فيها

(2) - IBID, p : 180.

(3) - إحسان محمد الحسن، الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي، مرجع سابق، ص: 104.

عدد كبير من الخريجين العاملين من مختلف مناطق الوطن، أما بالنسبة للعاملين الحاملين لشهادة الماجستير فقد كان الاتصال بهم مباشر في أماكن عملهم، وقد استثنينا منهم العاملين في إطار التدريس في التعليم العالي ولهذا السبب نجد أن عددهم قليل مقارنة بالخريجين العاملين الحاملين لشهادة الليسانس.

-العينة:

العينة جزء من مجتمع البحث الذي هو مجموعة منتهية أو غير منتهية من العناصر المحددة مسبقا، والتي تركز عليها الملاحظات، ومجتمع بحثنا غير محدد فقد عملنا على جمع أكبر عدد من المبحوثين وعملنا كذلك على أن تكون ممثلة لمجتمع البحث إلى أقصى حد ممكن، يعرف كلود جافو العينة على أنها " .. استخراج فئة من مجتمع محدد بحيث تحتوي على مميزات مختلفة نعلم تكرارها في المجتمع و توجد فيها بنفس التكرار"⁽¹⁾، فهي إذا " ذلك الجزء من مجتمع البحث الذي سنجتمع من خلاله المعطيات ويجب أن تسمح لنا العينة بالوصول إلى التقديرات التي يمكن تعميمها على كل مجتمع البحث "⁽²⁾، وتعد عملية اختيار العينة من أهم الخطوات المنهجية حيث تتوقف نتائج البحث عليها، ويتم تحديدها حسب طبيعة الدراسة والمنهج المتبع، فتعريف المشكلة هو الذي يوجه عموما إلى نوع معين من العينة التي تكون ملائمة، وفي دراستنا هذه إعتدنا العينة التراكمية وتسمى كذلك بالكرة الثلجية boule de neige والتي يعرفها جون كلود كومبيسي J.C.Combessie " الكرة الثلجية هي عندما نطلب من فرد مبحوث أن يدلنا على أشخاص مرتبطين بالبحث وهؤلاء بدورهم يرشدوننا إلى أشخاص آخرين ..."⁽¹⁾، فعندما نكون نعرف بعض أفراد مجتمع البحث والذين سنتمكن بفضلهم من الاتصال بآخرين وهكذا فإن أفراد مجتمع البحث هم الذين سيساعدوننا في بناء العينة، " إننا نلجأ إلى هذا الأسلوب عندما يكون الوسط غير معروف كليا أو أن هذا الوسط منغلق على نفسه نسبيا،

(1)- JAVEAU, (C) : "L'ENQUETE PAR QUESTIONNAIRE, MANUEL A L'USAGE DU PRATICIEN", Paris, Ed : Université de Bruxelles, 3 édition, 1985, p : 41.

(2)- ANGERS, (M) : op cit, p : 228.

(1)- COMBESSIE, (J.C) : "LA METHODE EN SOCIOLOGIE", Ed : Alger, Casbah, 1998, p : 53.

للحصول على سلسلة من المخبرين من لقاء إلى آخر إلى غاية الوصول إلى العدد المطلوب، وعليه سنضخم العينة أكثر فأكثر تماما كما لو كنا ندفع بكرة ثلجية⁽²⁾.

وقد احتوت عينتنا على 146 مبحوث، وسنتطرق إلى بعض خصائص هذه العينة فيما يلي:

- خصائص العينة:

جدول رقم 01 : توزيع العينة حسب الجنس.

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	97	%66.40
أنثى	49	%33.60
المجموع	146	%100

وصلت نسبة الذكور في العينة إلى %66.40 وهي النسبة الأكبر مقارنة مع نسبة الإناث التي تقدر بـ %33.60، حيث نستخلص من هذا الفارق الكبير المقدر بـ %32.80 أن الذكور هم الأكثر توظيفاً في ميدان العمل، فالذكور يميلون إلى البحث عن وظيفة مباشرة بعد التخرج، كما أن الذكور يقبلون على العمل مهما كانت طبيعته وموقعه قصد "تلبية ضرورات اجتماعية واقتصادية ملحة فيما أن الإناث يفضلن التريث في البحث عن عمل بعد التخرج كما أن بحث الإناث عن عمل يكون وفق حدود معينة مثل مكان العمل من حيث بعده عن مكان الإقامة، كذلك طبيعة العمل في حد ذاته يلعب دوراً هاماً في تحديد اتجاه الفتاة للبحث عن عمل يقوي في حظوظها للحصول على منصب عمل في ظل الندرة التي يشهدها سوق العمل، وغيرها من العوامل الأخرى، وهناك عوامل تتعلق بظروف توزيع العينة.

- جدول رقم 02 : توزيع أفراد العينة حسب السن.

(2)- ANGERS, (M) : op cit, p :240.

الفئة العمرية	التكرار	النسبة
30-24	97	%66.40
40-31	44	%30.10
41- فما فوق	05	%03.50
المجموع	146	%100

نلاحظ من خلال الجدول أن الفئة العمرية للخريجين من 24 سنة إلى 30 سنة هي المهيمنة حيث تقدر نسبتها بـ %66.40 ثم تليها فئة الخريجين العاملين الذين تتراوح أعمارهم بين 30-40 سنة بنسبة %30.10 ثم فئة الخريجين العاملين الأكثر من 40 سنة بنسبة %3.50 وقد اخترنا سن 24 سنة كأقصى حد لكونه أدنى سن يمكن أن يكون عليه الخريج العامل عند نهاية الدراسة مباشرة، وترجع هذه النسب إلى طبيعة وظروف توزيع العينة وسهولة الاتصال بالأفراد الأصغر سناً داخل المؤسسات وخارجها.

- جدول رقم 03 : توزيع أفراد العينة حسب الشهادة.

الشهادة	التكرار	النسبة
ليسانس	100	%68.50
ماستر	38	%26
ماجستير	08	%05.50
المجموع	146	%100

يوضح لنا هذا الجدول أن أغلب أفراد العينة يحملون شهادة الليسانس بنسبة 68.50% أي 100 مبحوث، وهناك 26% من المبحوثين يحملون شهادة الماجستير. مقابل 5.50% يحملون شهادة الماجستير أي 08 مبحوثين، ولأننا كنا نبحث عن عينة تعمل خارج نطاق الجامعة في المؤسسات والمنظمات فإننا نادرا ما نصادف مبحوث يحمل شهادة الماجستير، فأغلبهم كما توضح نتائج العينة يحملون شهادة الليسانس، كما أن أغلب حاملي شهادة الماجستير نجدهم يعملون كمدرسين في الجامعات والمعاهد العليا، وهذه النسب تعكس الكيفية التي بها تم بها توزيع الاستبيان، كما أن هذه النسب تتناسب مع أهداف الدراسة حيث يكون رأي المبحوث له قيمة ومعنى.

- جدول رقم 04 : توزيع المبحوثين حسب الوظيفة داخل المؤسسات.

الوظيفة	التكرار	النسبة
إطار في الإدارة و التسيير	35	23.97%
أستاذ، معلم، إمام ...	20	13.70%
مستشار رئيسي في التوجيه المدرسي والمهني	15	10.27%
أعمال حرة، تاجر ...	10	6.85%
عامل يومي	09	6.16%
سكرتارية، كاتبة ...	08	5.48%
أخصائي اجتماعي	06	4.11%
ضابط شرطة، جمارك ...	05	3.42%
تقني إعلام آلي	05	3.42%
صحفي	01	0.68%
دون إجابة	32	21.92%
المجموع	146	100%

نحاول في هذا الجدول معرفة الوظائف التي يشغلها خريجو علم الاجتماع في مختلف المؤسسات التي وظفوا فيها ويظهر لنا جليا وجود نسبتين كبيرتين في الجدول، النسبة الأولى تبلغ 23.97% من المبحوثين من ذكروا بأنهم يشتغلون كإطارات أو مساعدين إداريين في الإدارة والتسيير لمختلف إدارات المؤسسات، والنسبة الثانية تقدر بـ 21.92% من أفراد العينة لم يذكروا المناصب التي وظفوا فيها، فغالبية أفراد العينة نجدهم يعملون في الإدارة كإطارات أو مساعدين إداريين أو أعوان في الإدارة، وبنسبة 13.70% نجدهم قد وظفوا كأساتذة و معلمين وحتى أئمة في المساجد وفي أغلبهم يعملون في التعليم الابتدائي والاكمامي. و 10.27% وظفوا كمستشارين رئيسيين في التوجيه المدرسي والمهني، وبنسبة تقدر بـ 6.85% يشتغلون في الأعمال الحرة و منهم من يذكر أنه يمتن التجارة أو يعمل كمساعد لتاجر، و 6.16% من المبحوثين يشتغلون كعمال أجراء، و 5.48% وظفوا في السكرتارية أو الأمانة العامة والكتابة...و في أغلبهم إناث، و 4.11% تم توظيفهم كأخصائين اجتماعيين، وهناك من دخل كضابط في سلك الأمن مثل الشرطة والجمارك وحتى الجيش والدرك بنسبة 3.42% ، و بنفس النسبة وظفوا كتقنيين في الإعلام الآلي، وفي الأخير نجد صحفي واحد يعمل في الصحافة المكتوبة.

- جدول رقم 05 : توزيع أفراد العينة حسب نوع المؤسسة.

نوع المؤسسة	التكرار	النسبة
خاصة	30	20.50%
عمومية	100	68.50%
عمل حر	16	11%
المجموع	146	100%

يتبين لنا أن غالبية المبحوثين يعملون في القطاع العمومي حيث بلغت نسبتهم 68.50% فهو أي هذا الأخير هو الأكثر استقطابا لخريجي علم الاجتماع، وهذا لوجود برامج لتشغيل الجامعيين ووكالات للتشغيل والتي تندرج في إطار التضامن الوطني، حيث تقدم تسهيلات للخريج للانندماج في سوق العمل على عكس نسبة

العاملين في القطاع الخاص والتي تقدر بـ 20.50% ، حيث شروط التوظيف تكون صارمة ومحددة ويتميز هذا القطاع بعدم الاستقرار الوظيفي عكس القطاع العمومي، بعدها نجد 11% من المبحوثين يشتغلون في الأعمال الحرة، والتي أغلبها شركات مصغرة تعمل في قطاع التجارة، وهذه الأعمال تعبر بالنسبة للخريج في علم الاجتماع لعمل مؤقت في انتظار الحصول على منصب عمل دائم ومستقر.

- جدول رقم 06 : توزيع أفراد العينة حسب طبيعة نشاط المؤسسة.

طبيعة نشاط المؤسسة	التكرار	النسبة
صناعية	21	14.4%
خدماتية	42	28.8%
إعلامية	12	8.20%
تربوية	47	32.20%
تجارية	22	15%
ثقافية	02	1.40%
المجموع	146	100%

يعتبر قطاع التربية والتكوين من القطاعات الأكثر استقطابا لخريجي علم الاجتماع حيث تقدر نسبة المبحوثين العاملين داخله بـ 32.20% من أفراد العينة، وهذا راجع لكون هذا القطاع قد انفتح على الجامعيين بصفة عامة وخريجي علم الاجتماع بصفة خاصة في السنوات الأخيرة، نتيجة التحديث الذي شهده والتوسع الكبير الذي عرفه من ناحية ازدياد عدد المتدربين المستمر، يلها مباشرة قطاع الخدمات حيث تقدر نسبة العاملين فيه بـ 28.80% وأغلبهم موظفون كأعوان إدارة والبعض رؤساء مصالح إدارية داخل المؤسسات، ثم قطاع الصناعة والتجارة الذين تقاربنا نسبتهما حيث تقدر على التوالي بـ 14.40% و 15%، حيث يتميز قطاع التجارة

بمرونته أكبر في ميدان التوظيف، وفي الأخير نجد أن أن قطاع الإعلام والاتصال لم يوظف سوى 8.20% من المبحوثين، وهذا القطاع مازال مقتصرًا في التوظيف على حاملي شهادات الإعلام والاتصال في بلادنا، أما قطاع الثقافة، فقد احتل المرتبة الأخيرة بنسبة 1.40% فهو الأقل توظيفًا لخريجي علم الاجتماع.

- جدول رقم 07 : توزيع أفراد العينة حسب الأقدمية في العمل.

الأقدمية	التكرار	النسبة
سنة	65	44.5%
سنتان	32	22%
أكثر من سنتين	49	33.5%
المجموع	146	100%

أغلب الخريجين لهم سنة أقدمية داخل المؤسسة بنسبة 44.5% ثم تليها فئة الذين لهم ثلاثة سنوات فما فوق من الأقدمية، وهي نسبة هامة، والنسبة الباقية والمقدرة بـ 22% تمثل من لهم سنتين خبرة في العمل في نفس المؤسسة، فأغلب المبحوثين قد تم توظيفهم حديثًا في المؤسسات وبفارق ضئيل عن الفئة الثالثة التي لها أكثر من ثلاثة سنوات خبرة، ولكن أغلب ما يميز المسار المهني لخريجي علم الاجتماع كما رأينا سابقًا هو عدم الاستقرار الوظيفي، وسنؤكد ذلك في الجدول القادم ولهذا نجد أن نسبة من لهم سنة أقدمية داخل المؤسسة هي المرتفعة.

- النتائج العامة للدراسة:

إن العلاقة بين السوسيولوجيا وسوق العمل تبدوا في حالة قطيعة شبه تامة تتجسد في غياب الاتصالات المستمرة والمنظمة بين المحيط الاجتماعي بصفة عامة من جهة وعلم الاجتماع من جهة أخرى فالطلب الاجتماعي على المعرفة السوسيولوجية من قبل المؤسسات ضعيف جدا يكاد يكون معدوما وهذه القطيعة تؤدي بالضرورة إلى غياب أو إنعدام التطبيق السوسيولوجي الذي يكون لصالح المؤسسات والمنظمات ولصالح المعرفة السوسيولوجية على حد سواء .

فيما يخص علم الاجتماع وعلاقته بسوق العمل فهو يتحدد من خلال تباين مؤشرين هما: مدى توظيف حاملي المعرفة السوسيولوجية في سوق العمل والمؤشر الثاني هو: توظيف المعرفة السوسيولوجية بشكل واسع وفعال سواء عن طريق الخريجين العاملين داخل المؤسسات أو عن طريق مراكز البحث أو الباحثين المستقلين وهذا ما حاولت هذه الدراسة تناوله.

وفي ضوء التحليلات السابقة لكل من سوق العمل ودوافع علم الاجتماع في الجزائر من ناحية التدريس والمحتوى والمخرجات والمدخلات يمكن أن نصل إلى جملة هامة من النتائج إنطلاقاً من هذه الدراسة، والتي نذكر منها ما يلي:

- غموض المعرفة السوسيولوجية داخل النسق الاجتماعي ويتجلى هذا الغموض في الوضعية الصعبة التي يعرفها خريجوا علم الاجتماع في سوق العمل والتي من بين مؤشرات الدخول في فترة بطالة حيث توصلنا إلى أن 72.60% من الخريجين العاملين قد شهدوها، وكذلك طول مدتها، والتوظيف العشوائي داخل المؤسسات فالطبيعة الغامضة لعلم الاجتماع ذاته يجعل من معاناة خريج علم الاجتماع تمتد، ذلك أن هذه المعرفة التي تبدو بسيطة في نظر أفراد المجتمع بصفة عامة هي في الحقيقة معقدة وتزداد تعقيدا كلما توغلنا في خصوصياتها أو محاولة ربطها بالواقع الاجتماعي نفسه وتحديد دورها الوظيفي خصوصاً، هذا يؤدي إلى استغناء المسيرين عن المعرفة السوسيولوجية وخريجها لعدم وجود أي معرفة مسبقة لهم بعلم الاجتماع وإن كانت موجودة فهي سطحية وبسيطة.

- عدم قدرة الخريج على فرض نفسه ومعرفته والذي يبقى بعيداً عن التعريف بعلمه وقدراته ومهارته النظرية والتطبيقية وما يمكن أن يقدمه للمؤسسة فاعلم الخريجين في علم الاجتماع لا يقومون بهذه المهنة فاندماج الخريج وتفاعله مع سوق العمل يكون جزئياً فهو لا يقوم بالاتصال المباشر مع عارضي العمل وإذا كان غموض هذه المعرفة لدى عارضي العمل فهذا يرجع إلى طريقة تقدم الخريج لمعارفه ومهاراته والتي غالباً الأحيان لا توظيف أي شيء إلى أفكار المسؤولين، هذا الأمر

يدفع بالمسيرين إلى رفض طلبات التوظيف الواردة من خريجي علم الاجتماع خصوصاً في القطاع الخاص.

- الفرص المحدودة جداً للتوظيف بالنسبة لخريجي علم الاجتماع في سوق العمل كأحد نتائج هذه الوضعية، حيث توصلنا إلى أن 56.20% من المبحوثين يرون هذه الفرص أنها محدودة جداً، ومنهم 36.30% يرونها محدودة، كما أن أغلب الخريجين تم توظيفهم على أساس شهادات أخرى أو شهادة البكالوريا مقارنة مع باقي التخصصات الأخرى، حيث وجدنا أن 58.24% من العينة قد تم توظيفهم خارج نطاق شهادة علم الاجتماع، هذا الواقع يدفع بالخريج إلى دراسة وتحصيل شهادات إضافية في مختلف التخصصات العلمية الأخرى والتي تتميز بمرونتها في سوق العمل حيث نجد أن أكثر من 68.50% من الخريجين العاملين يحملون شهادات أخرى ليدعمون بها حظوظهم في التوظيف.

- عدم إدراك الخريج العامل لدوره والنقص الكبير في المهارات النظرية والتطبيقية التي اكتسبها في الجامعة والانقطاع التام عن المعرفة السوسولوجية بعد التوظيف مباشرة أو حتى قبل الحصول على وظيفة، حيث أغلب الخريجين العاملين قد عبروا عن عدم وجود أي جانب أو مهام داخل المؤسسة هي من اختصاص علم الاجتماع وحده دون سواه كما أن أغلبهم لم يعط أو يحدد المنصب الذي يتوافق مع تخصصه في علم الاجتماع الذي يمكن أن يشغله وهذا يعتبر عائق أمام توظيف المعرفة السوسولوجية داخل المؤسسة.

- أغلب خريجي علم الاجتماع لا يملكون المعرفة الكافية لتحليل وفهم الواقع الاجتماعي رغم ما يفترض في تكوينهم من اكتساب الأدوات الضرورية لفهمه بكل تعقيداته والتعرف عليه عن كثب لكونهم مدعوون للتعامل معه على أساس أنه يشكل موضوع دراستهم ومادة تفكيرهم وهذا الواقع يتمثل في المؤسسة التي يعمل بها الخريج فالنقص في التكوين يجعل من الخريج يساهم بشكل ما في عدم توظيف المعرفة السوسولوجية داخل المؤسسة.

- الضعف الكبير في تكوين الخريج العامل خاصة لما يتعلق الأمر بمقررات المنهجية التي يدرك الخريج العامل أهميتها جيدا، لأنها أساس تصميم البحوث الاجتماعية الميدانية. وكذلك النقص الكبير في التدريب الميداني والتربصات الميدانية، وعدم إعطاء أهمية قصوى لمواد مثل: الإحصاء الاجتماعي ومذكرة التخرج التي تعتبر التدريب الهام للخريج على إجراء البحوث التطبيقية الميدانية في فترة التكوين فهي تربط بين علم الاجتماع وطلوبته ومؤسسات وهيآت المجتمع.

- ضعف البرنامج البيداغوجي في علم الاجتماع خاصة ما يتعلق ببعض المواد التي أصبح سوق العمل يفرضها بسبب التوجهات الاقتصادية الحديثة للدولة الجزائرية، فالخريج الذي يباشر العمل في الميدان في حاجة ماسة إلى مواد ذات طابع تقني أكثر من احتياجه إلى مواد ذات طابع نظري، مما يتطلب تعزيز تدريس مواد مثل اللغات الأجنبية، الإعلام الآلي وتطبيقاته المتعددة وبمختلف تقنياته، حتى أن الخريجين يقترحون إدراج التربصات الميدانية في البرنامج البيداغوجي وهذا بنسبة بلغت 21.23% نظرا لأهميته الكبيرة بالنسبة للخريج العامل. ونجدهم يقترحون كذلك تدريس مواد مثل: إدارة الموارد البشرية، المحاسبة، التسويق، الإدارة والقانون الإداري، والتطبيقات الحديثة للإحصاء وبشكل مكثف خاصة ببرامج المعالجات الإحصائية الحديثة التي تفيد الباحث أو الخريج المختص في علم الاجتماع داخل المؤسسة، و الأهم من هذا نجدهم يطالبون بتدريس مقياس خاص بالواقع الاجتماعي الجزائري بصفة دقيقة ومركزة ولكل التخصصات.

إن هذا الضعف في البرنامج يدفع بالخريج العامل إلى عدم القيام بمبادرات تخص جانب من جوانب المؤسسة يقدمها للقيادة التنظيمية ولا يقوم بالإطلاع أو متابعة دراسات أجريت في مؤسسات أخرى قد تفيده وتدفعه للقيام بمثلها داخل المؤسسة التي يعمل بها، كما أن البرنامج البيداغوجي لا يمكن الطالب في القدرات الفكرية النظرية والمنهجية العملية والميدانية ولا يعطيه أدنى فكرة عن دوره في المجتمع ولا المجالات العلمية التي يمكن أن يشغلها، ولذا نجد الخريج العامل لا يدرك جيدا المهارات التي يحملها ولا مجالات تطبيقها في الواقع، وبذلك يساهم في عدم توظيف المعرفة السوسولوجية داخل المؤسسة.

- إهمال المعرفة السوسيولوجية داخل المؤسسة من طرف القيادات التنظيمية للمؤسسات وأن المؤهلات والقدرات المهنية للمتخصص في علم الاجتماع غير معروفة ومجهولة تماما لديهم، فمسيرو المؤسسات والمنظمات والهيئات وأرباب العمل في غالبيتهم يجهلون كل شيء عن علم الاجتماع عن مضمون التكوين والمهارات والكفاءات التي يحملها خريجوا معاهد علم الاجتماع العاملين في مؤسساتهم وبالتالي ببس لديهم أدنى فكرة عن الدور والمهام التي بإمكان هؤلاء القيام بها ولا عن نوعية المساهمة التي يستطيعون تقديمها للمؤسسات، وقد عبر عن هذا الإتجاه أغلبية المبحوثين ونسبة بلغت 92.50% منهم، فالمختص في علم الاجتماع إما أن يكون داخل المؤسسات التعليمية يمارس التعليم أو في حقل اجتماعي أو اقتصادي يمارس عملا إداريا محضا لا علاقة له بتكوينه، مما ينعكس على المعرفة السوسيولوجية سلبا فأصبحت بعيدة عن فعاليات المؤسسات وقضاياها.

- عدم تجاوب القيادات التنظيمية مع المعرفة السوسيولوجية من خلال إهمال المبادرات التي يقوم بها الخريج العامل فأغلب المسيرين يواجهون مثل هذه المبادرات باللامبالاة لإعتقادهم أن القضايا التي تهتم بها المعرفة السوسيولوجية حالات استثنائية غير دائمة ويفضلون حلها بأنفسهم دون اللجوء على المختص، كما أن أغلب القيادات التنظيمية في المؤسسة لا تدرك دورها الفعال والمؤثرويتضح هذا من خلال عدم الاهتمام بتفعيل الموارد البشرية المتوفرة لديها خاصة المختص في علم الاجتماع، فأغلب الخريجين العاملين غير راضيين عن القيادات التنظيمية للمؤسسات في مجال تسييرها كما أنها لا تعمل على تنمية روح العمل للفريق المتعدد التخصصات وعدم اهتمامها بالبحوث التطبيقية أو الاتصال بمراكز البحث عامة المختصة في العلوم الاجتماعية، فالقيادة التنظيمية تعمل على كسر وتثبيط إرادة المختص في علم الاجتماع للقيام بمبادرات أو تقديم إستشارات تساعدها في التسيير الأحسن للمنظمة عامة، وهذا ما يجعل المعرفة السوسيولوجية جانبية وهامشية بالنسبة لفعاليات المؤسسات وما يحدث داخلها.

-خاتمة:

في النهاية يمكننا القول أن علم الاجتماع كممارسة علمية ذات أبعاد مهنية محترفة يقدم من خلالها خدمات لعلاج القضايا والمسائل المطروحة في المجتمع، ويساهم في عملية تنميته ونهضته في كل جوانبه، لازال غائبا تماما فالمجتمع الجزائري لم يعرف مهنة السوسيولوجي إطلاقا ولا يدرك مغزاها وأهميتها رغم الانتشار الواسع له أكاديميا في شكل معاهد في مختلف جامعات الوطن والأعداد الكبيرة من الطلبة المتخرجين سنويا بمختلف الشهادات، ورغم أن المجتمع الجزائري بحاجة ماسة إلى هذا النوع من الخدمات وعلى مستوى جل مؤسساته ومنظماته وهيئاته ودون أن تترجم تلك الحاجة إلى طلب على المعرفة السوسيولوجية وخدماتها على شكل توظيف خريجيها والاستفادة من المعرفة التي يحملونها عن طريق توفير الإمكانيات المادية والمعنوية لتحقيق ذلك واقعا.

لكن هناك دور كبير يلعبه المشتغلين بعلم الاجتماع في هذا الإطار، حيث وجب عليهم اقتحام السوق بعرض وإيصال خدماتهم بمختلف المؤسسات من خلال إيجاد قنوات مناسبة للربط بين أقسام علم الاجتماع والمحيط الاجتماعي، فالمسؤولية في التعريف بعلم الاجتماع تقع على عاتقهم وعلى عاتق الخريجين العاملين كذلك، فلا بد من إعادة النظر في علاقة علم الاجتماع بسوق العمل بصفة جذرية، وإعادة النظر كذلك في البرامج البيداغوجية التي تمكن الطالب في علم الاجتماع من القدرات الفكرية النظرية والمنهجية التطبيقية الميدانية وتعريفهم بدورهم في المجتمع ومجالات عملهم بشكل واضح ومريح يمنحه الثقة في النفس وفي معرفته ويخرج من تقوقعه حول الجانب النظري الأكاديمي إلى واقع الحياة الاجتماعية، ومع التحولات الاجتماعية العميقة الجارية في المجتمع الجزائري في الوقت الحالي وعلى الرغم من الغموض والتناقض الذين يطغيان على سيرورة التحول هذه، فإن الخطوط الكبرى والاتجاهات الرئيسية بدأت تتضح تدريجيا من انفتاح كامل على الرأسمالية والعولمة مما يعني كسر احتكار الدولة وتزايد أهمية القطاع الخاص وتغيرات جذرية مست المنشأة والعمومية على الخصوص، هذا من الناحية الاقتصادية فضلا عن الجوانب الاجتماعية والسياسية الخطيرة التي يمر بها العالم العربي على الخصوص. كل هذا يؤثر على تحديد جديد لسوق العمل بالنسبة

لعلم الاجتماع يكون في صالح المعرفة السوسيولوجية، ولكن يجب أن يكون موضوع دراسة وبحث وتفكير من قبل المشتغلين بعلم الاجتماع قصد تكييف منتوجه مع سوق العمل، بالاعتماد على الدراسة المنهجية والاستطلاع العلمي المنظم لحاجات القطاعات والهيئات المستخدمة والتي يمكنها توظيف المعرفة السوسيولوجية.